

اتفاقية وساطة مالية للغير في البورصات الأجنبية

تم تحرير هذه الاتفاقية (وتسمى فيما بعد بـ "الاتفاقية") في هذا اليوم الموافق / / بين كل من:

شركة انغوت للوساطة المالية ذ.م.م، وهي شركة مسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (13014)، كتاب هيئة الأوراق المالية رقم 02165/1/3 20/02/2020 بتاريخ 17/12/2020 (ويشار اليه فيما بعد بـ "الشركة" أو "الفريق الأول")
عنوانها المختار للتبلیغ والتبلغ: بناية (5) شارع سعيد أبو جابر، أم اذينة، عمان، الأردن.

الفريق الأول (الشركة):

السيد/ة
ويشار اليه أينما ورد ضمن هذه الاتفاقية بـ ("الفريق الثاني" او "العميل")
العنوان المختار للتبلیغ والتبلغ ووسائل الاتصال المعتمدة:
المدينة:
المنطقة/الحي:
الشارع:
بنيان رقم:
ص ب: الرمز البريدي: البلد:
هاتف: خلوبي: فاكس:
بريد الكتروني:

الفريق الثاني (العميل):

يشار لأي من الفريق الأول والفريق الثاني متفرداً بـ ("الفريق") و مجتمعين بـ ("الفريقين" أو "الفرقان").

مقدمة

حيث أن الفريق الأول هي شركة وساطة مالية تقوم بتقديم خدمات مالية وتملك التراخيص والموافقات القانونية اللازمة لممارسة أعمال وسيط مالي لحساب الغير في البورصات الأجنبية.

وحيث أن العميل يرغب بالتعامل والتداول شراءً وبيعًا في العملات الأجنبية وأو المعادن الثمينة وأو السلع وأو المؤشرات وأو أية أدوات مالية أخرى في البورصات الأجنبية وفقاً للأحكام والقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من الهيئة والهيئات الرقابية في البورصات الأجنبية، ويدرك العميل إدراكاً تاماً أن طبيعة التعامل بهذه المنتجات ذات مخاطر مالية عالية وقد تتحقق به خسائر، وأنه على علم مسبق بأبعاد هذه المخاطر من حيث احتمال خسارته لرأس المال المقدم.

و عليه، اتفق الفريقان على ما يلي:

- 1- تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية والملحق المرفقه معها جزء لا يتجزأ منها وتقرأ معها كوحدة واحدة.
- 2- **التعريف**

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه الاتفاقية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم يقضي السياق بخلاف ذلك:

البورصات الأجنبية:
كل سوق مالي خارج المملكة سواء أكان منظماً أم غير منظم يتم فيه التعامل بالأوراق المالية على اختلاف أنواعها أو العملات الأجنبية أو المعادن الثمينة أو أي سلع أو أدوات مالية أخرى.

الهيئة:
هيئة الأوراق المالية الأردنية.

القوانين:
القوانين والأنظمة والتعليمات السارية في المملكة الأردنية الهاشمية.

الأصول:
وتشمل أي حقوق ملكية أو أي دلالات أو بيانات متعارف عليها على أنها أوراق مالية وفقاً لlaw لـ القوانين بما في ذلك الأسهم والسنادات وأدوات السوق المالي كسنادات الخزينة وسنادات الدين الخاص والعام والمشتققات المالية والعملات الأجنبية والمعادن الثمينة والسلع والمؤشرات وجميع الأموال وأسهم الاستثمار والعقود المستقبلية وعقود الفروقات والعقود خارج المقصورة وعقود العملات الأجنبية وأي نوع عقود تكون مملوكة أو مسجلة أو قيد الملكية حالياً أو لاحقاً من قبل الشركة في حساب العميل.

حساب الشركة:
الحساب العائد للشركة والذي يتم من خلاله الشراء والبيع في البورصات الأجنبية لصالح عملاء الشركة لدى الوسيط الأجنبي.

الوسيط الخارجي:
شركة الوساطة المالية المتعاقدة مع الشركة والمرخص لها بالتداول في البورصات الأجنبية.

حساب العميل:
الحساب الخاص الذي يتم إنشاؤه من قبل الشركة والذي يديره العميل من خلال تفويض الشركة بالقيام نيابة عنه بما يلزم من إجراءات بيع وشراء أو قيد في حسابات العميل ونتائج جميع العمليات التي ترد عليها وكل ما تجريه الشركة من تصرفات بناء على تعليمات العميل.

الهامش النقدي:
ويقصد به المبلغ أو الغطاء الكلي للمخاطر، والأموال الإضافية التي يودعها العميل لدى الشركة في شكل ضمان لشراء أو بيع أو للتعويض عن خسارة ناجمة عن حركة أسعار سلبية في الأدوات المالية محل التعاقد.

الموقع الإلكتروني:
الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.

اليوم عمل:
أيام العمل المعتمدة في البورصات الأجنبية التي يتم التداول فيها.

وسائل الاتصال المعتمدة: أي وسيلة يعتمد بها العميل في هذه الاتفاقية والمذكورة في مقدمة هذه الاتفاقية لتقديم المعلومات والمراسلات المتعلقة بالحساب وتكون إما عن طريق الهاتف أو الصندوق البريدي أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى موافق عليها من قبل الشركة.

3- التفويض بالمتاجرة

يفوض العميل الشركة تفويضاً مطلقاً غير قابل للإلغاء بأجراء جميع عمليات التحويل باسم العميل والقيد لحسابه أو حساباته لدى الشركة، ويشمل ذلك دون حصر ما يلي:

- تنفيذ جميع أوامر بيع وشراء الأصول بموجب وسائل الاتصال المعتمدة في البورصات الأجنبية.
- استغلال رصيد العميل لتسديد قيمة عمليات بيع وشراء الأصول لمصلحة العميل في البورصات الأجنبية.
- إيداع ناتج عمليات بيع الأصول في البورصات الأجنبية بناءً على أوامر العميل بحال تحققتها وقيد الربح وأو الخسارة المتحققة/أو غير المتحققة نتيجة ذلك بحسابه وذلك فور الانتهاء من إجراء التسويات اللازمة وتنبيتها في دفاتر وقيود الشركة.
- تحويل أي رصيد دائن بحساب العميل إلى أي رصيد مدين بحسابات العميل الأخرى أو حسابات الغير التي يكفلها هذا الحساب وبالعكس.
- القيد على حساب العميل أي مبالغ (دائنة وأو مدين) ناشئة عن تسويات مالية وإن نشأت بعد تاريخ الحركة.
- شطب أي أوراق مالية من حساب العميل سواءً كان مدرجة في أي سوق من الأسواق المالية التي يتعامل بها العميل كانت مدرجة وأو غير مدرجة وأو تم إيقافها عن التداول وأو غير قابلة للتداول وحسبما يرد من الوسطاء الخارجيين وأو تعليمات الهيئة أو الأسواق العالمية.

4- شروط التداول:

1.4 من المتفق عليه بين الفريقين، أن الشركة وفور قيام العميل بفتح حساب لديها ستلتقي أوامر البيع والشراء من قبل العميل وذلك للتداول بالأوراق المالية والأصول بشكل عام في البورصات الأجنبية من خلال الوسيط الخارجي الذي تتعامل معه الشركة وذلك مع مراعاة ما ورد في البند 4.4 أدناه.

2.4 من المتفق عليه أن الشركة تتعامل مع أكثر من عميل، وأن أوامر الشراء والبيع في البورصات الأجنبية التي تصدرها الشركة للوسطاء الخارجيين قد تخص أكثر من عميل في آن واحد، وعليه فإن للشركة الخلط بين الأصول للعميل ولغيره من عملاء الشركة لدى أي وسيط خارجي أو نظام مقاصة أو أي حافظ أمين معتمد لدى الشركة في ذلك البلد التي تحفظ الأصول فيها، بحيث تسجل الأصول لدى الشركة لدى الوسيط الخارجي وأو الوسطاء الخارجيين الذين تتعامل معهم الشركة، على أن يتم فصل الأصول الخاصة بكل عميل من عملاء الشركة ومن ضمنها العميل

ومصلحته في دفاتر وقيود الشركة فقط، ولهذه الغاية، فإن دفاتر وقيود الشركة فيما يتعلق بأوامر البيع والشراء والأسعار والعمولات هي المعتمدة حسراً دون غيرها لتحديد حقوق والتزامات العميل الناشئة عن أوامر البيع والشراء، كما أن العميل يقر بعلمه وموافقته بحال كان العميل بائع أو مشتري ويوجد عميل آخر لدى الشركة يقابل طلب العميل فمن حق الشركة إتمام عملية البيع وأو الشراء بالسعر والكمية المحددة من العملاء ومن ضمنهم العميل ويتم احتساب العمولات حسب الاتفاق كما لو أنها نفذت من خلال الوسيط الأجنبي وبدون اعتراض على ذلك من قبل العميل ويتم تثبيت ذلك في دفاتر وقيود الشركة.

- 3.4 يحق للشركة بحسب رأيها وحدها وبدون أدنى مسؤولية رفض تنفيذ تعليمات وأو أوامر العميل إذا اعتقدت بأن تنفيذ تلك العمليات وأو الأوامر وأو التعليمات يشكل أو قد يشكل مخالفة قانونية أو سلوكية او تهدد مصالحها او ترتب على الشركة أي مسؤوليات او خسائر.
- 4.4 يقر العميل بأن للشركة الحق المطلق في اختيار المراكز التي يتم تصفيتها لغايات تسديد أي رصيد مدين بذمته لصالحها أو لصالح الغير.
- 5.4 لا تعتبر الشركة قد تلقت تعليمات أو أوامر من العميل إلا في حال معرفة الشركة الفعلية بذلك الأوامر من خلال برنامج التداول الإلكتروني وأو الموقع الإلكتروني أو هاتفيًا من خلال أرقام الهاتف المقدمة على الموقع الإلكتروني.
- 6.4 يقر العميل بأن الشركة غير ملزمة بتنفيذ طلب الغاء أو تعديل يتعلق بأمر أصلي قد نفذ. وفي حال لم يكن الامر الأصلي قد نفذ عند استلام الشركة لطلب التعديل أو الإلغاء، فان الشركة لا تضمن تنفيذ طلب التعديل أو الإلغاء للأمر الأصلي ما لم يتحقق للشركة الوقت الكافي لتوجيه الطلب إلى سوق التداول المعنية وما لم تستلمه سوق التداول وتقوم بمطابقة الطلب بالأمر الخاص بالعميل قبل تنفيذه.
- 7.4 يقر العميل بأن محاولات تعديل أو الغاء أو استبدال أمر قد تؤدي إلى تنفيذ أوامر مكررة، ويكون العميل مسؤولاً وحده عن هذه العمليات.
- 8.4 يقر ويوافق العميل على أن ثمة مخاطر مرتبطة بوقوع أخطال في نظام التداول الإلكتروني أو أحد مكوناته، وفي حالة تعطل النظام أو أي مكون به، قد لا يتمكن العميل لفترة معينة من تنفيذ أوامر جديدة أو أوامر قائمة أو تعديل أو الغاء أوامر سبق تنفيذها، وقد ينشأ عن تعطل النظام أو أي مكون به، خسارة أوامر أو أولوية تنفيذها، ولا تكون الشركة مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن أي عطل في نظام التداول الإلكتروني لديها أو أي أخطال في النظام أو مكوناته.
- 9.4 من المتفق عليه بين الفريقين أنه بحال وجود أي اكتتابات خاصة وأو عامة وأو زيادة في رأس المال أو توزيعات لأرباح نقية أو أسهم مجانية (منحة) أو ما شابه فيجب على العميل أن يتبع هذه الأمور بنفسه وأن يخبر الشركة بشكل صريح عن رغبته بالاستفادة منها لكي تتمكن الشركة من اتخاذ الاجراء اللازم لمصلحته، وفيفرض العميل الشركة بقيد المبالغ اللازمة لتلبية

طلبه وتعليماته وجميع المصارييف والنفقات والعمولات والفوائد والضرائب وبدل الخدمة وغيرها على حسابه لديها وقيد أية مبالغ نقديّة أو أسمهم مجانية (منحة) لحسابه بعد ورودها من مصادرها واستلامها وأو قبضها حسب الأصول وبدون أدنى مسؤولية على الشركة، وللشركة الحق برفض تقديم مثل هذه الخدمة دون حاجة إلى ابداء الأسباب ويتحمل العميل كامل الرسوم والمصارييف وبدل أتعاب تقديم الشركة لهذه الخدمة.

10.4 حيث أن عمليات تداول الأصول في البورصات الأجنبية تتم بعمليات مختلفة حسب متطلبات كل سوق مالي، فإن العميل يوافق وبمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية على فتح حسابات تلقائياً لدى الشركة بمختلف العملات المطلوب التداول بها في هذه الأسواق وبصرف النظر عن العملة المودعة منه ويقر العميل بمعرفته وموافقته على أنه في حال الدخول في عمليات تتطلب مبادلات بالعملات الأجنبية فإن أي ربح أو خسارة تترتب عن تقلبات سعر الصرف لتلك العملات ستكون على حساب العميل وسيتحمل وحده مخاطرها ودون أي مسؤولية على عائق الشركة، ويفوض العميل الشركة بإجراء عملية تحويل العملة من الدينار الأردني أو الدولار الأمريكي أو غيرها من العملات وبالعكس بالطريقة وبالوقت الذي تراه الشركة مناسباً لإنجاز عمليات تداول الأصول التي تم لمصلحته، ويتحمل العميل أية مصاريف أو فروقات ناتجة عن عملية التحويل وبدون أي اعتراض منه على ذلك، كما يفوض العميل الشركة في هذه الحالة بقيد كافة تلك المصارييف وفرق الأسعار على حسابه لديها، وكذلك يتتحمل العميل مخاطر تحويل العملات وتقلبات أسعارها بجميع الحالات والتي منها على سبيل المثال لا الحصر الخسائر المتحققة وأو غير المتحققة الناتجة عن عمليات التداول وأو البيع لتعطية الحسابات بالعملات المختلفة وصيانة حسابه.

11.4 إن عدم قيام الشركة بالتطبيق الكلي أو الجزئي لأي من حقوقها والتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية لا يعتبر تنازلاً عنها أو تخلياً عنها، ويحق للشركة ممارستها في أي وقت تشاء. كما يحق للشركة إضافة حقوقها المبينة بموجب هذه الاتفاقية ممارسة أي حقوق وأو صلاحيات أخرى تخلوها لها القوانين والأعراف المالية والمصرفية والتجارية.

12.4 يوافق العميل على أن الشركة تقوم بتسجيل المخاطبات بينها وبين العميل بما في ذلك المحادثة (المحادثات) الالكترونية رسائل البريد الإلكتروني أو أي وسائل أخرى يمكن استخدامها للمخاطبة فيما بين الشركة والعميل بما في ذلك الملاحظات المكتوبة أو خلال المحادثات وجهاً لوجه ويوافق العميل على أن هذا التسجيل (التسجيلات) يظل ملكاً للشركة ويمكن استخدامه كدليل على إثبات لأي التزام القانوني.

13.4 يقر العميل كذلك بأن التسجيلات الحالية لاتصالات وأو المحادثة (المحادثات) وسجلات حركة البيانات، وتنفيذ وتوثيق الاتصالات وأو المحادثة وتنفيذ المعاملات تشكل هذه التسجيلات دليلاً لكشف وأو إثبات وجود التعامل وأو أي نشاط آخر، من المفهوم أنه يمكن استخدام التسجيلات الحالية لاتصال بما في ذلك الاتصالات وأو المحادثة الإلكترونية (سجلات) وسجلات حركة البيانات بواسطة الشركة للأغراض القانونية.

5- التعامل على الهامش

1.5 يوافق العميل ويعهد في جميع الحالات أن تكون القيمة السوقية للمحفظة مساوية أو أعلى من الهامش الإجمالي المستخدم لكامل المحفظة، وإن الشركة سيكون لها الحق في تصفية أصول الحساب و/أو اخطار العميل بضرورة اجراء إيداع نقدى عن طريق التحويل البنكي للأموال الازمة على الفور، او بأى وسيلة أخرى قد تجدها الشركة في حال أصبحت القيمة السوقية للمحفظة مساوية للهامش الإجمالي المستخدم.

2.5 لتفادي أي ليس او غموض يجوز اجراء تصفية لأصول الحساب واتمامها في أي وقت، وفي حالة ما إذا كانت القيمة السوقية للمحفظة مساوية للهامش الإجمالي المستخدم لكامل المحفظة أو أقل منه بغض النظر عن توقيت التسوية و/أو ظروف السوق ذات الصلة تحتفظ الشركة بحقها في تعديل نسبة تصفية أصول الحساب من 20% او أقل لأى نوع حساب وبأى نسبة أخرى تراها الشركة مناسبة، ويتم اعلام العميل بهذا التعديل عبر سياسات التداول المعلنة على موقع الشركة الالكتروني من وقت لآخر والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الاتفاقية.

3.5 إذا كان للعميل حساب أو حسابين من أي نوع كان فإن العميل يقر ويوافق على أنه يدين للشركة بالرصيد السالب negative balance إن وجد، وفي هذه الحالة يوافق على أنه يحق للشركة عمل تسوية بين الحسابات واجراء المقاصلة لتغطية الرصيد السالب من الحسابات الأخرى أو من الإيداعات الجديدة.

4.5 يقر العميل بأن متطلب الهامش النقدي ضمانة لكل أمر بيع وشراء يستند إلى نسبة التمويل على الهامش المطبق على حساب العميل.

5.5 لا يشكل إخفاق الشركة في أي وقت الطلب و/أو اخطار العميل إيداع النقد للحفاظ على نسبة الهامش تنازاً عن حقوق الشركة في القيام بذلك في أي وقت بعد ذلك ولا يشكل ذلك أي مسؤولية على الشركة تجاه العميل.

6.5 يوافق العميل أن متطلبات الهامش قد يتم تغييرها من قبل الشركة وأن هذا التغيير ينطبق على جميع أوامر البيع والشراء بالإضافة إلى المعاملات التي ستتم في المستقبل.

7.5 في الحالات التي لا يفي العميل فيها بالتزاماته تجاه متطلبات الهامش، يصبح حساب العميل قابلاً للتوقف والتصفية بموجب البند 11 أدناه.

6- تفويض الغير من قبل العميل

يحق للعميل تقويض من يشاء بموجب وكالة عدليه أو كتاب خطى موقع حسب الأصول من قبله بالتعامل نيابة عنه لدى الشركة بموجب كافة نصوص هذه الاتفاقية، وعلى سبيل المثال لا الحصر يشمل هذا القويض وضع الأوامر و إعطاء تعليمات للشركة بخصوص إجراء عمليات التعامل في البورصات الأجنبية بكافة أنواعها وإجراء الحوالات والتحويلات المالية والسحب والإيداع من حساب و/أو حسابات العميل لدى الشركة إلى حساب المفروض وفي الوقت الذي يراه المفروض مناسباً والتوفيق نيابة عن العميل بما يفيد ذلك وكأن العميل هو الذي قام بكل الأعمال شخصياً وتحت كامل مسؤولية العميل. وفي حال

وجود تقويض للغير من قبل العميل فإن الشركة تكون بذلك مخولة تماماً بالعمل بموجب هذا التقويض والذي من شأنه أن يبقى نافذاً وساري المفعول إلى أن تلتقي الشركة تعليمات خطية بعكس ذلك من العميل أو من يخلفه أو يمثله شرعاً، نتيجة الوفاة أو عدم الأهلية أو نقصانها أو خلاف ذلك مما قد يحدث للعميل. ويتحمل العميل كافة النتائج والخسائر الناجمة عن هذا التقويض (إن وجدت) دون تحمل الشركة أية مسؤولية جراء ذلك مهما كانت، وفي حال التعامل مع شخص موكل وأو المفوض من قبل العميل فيجب تزويد الشركة بصورة مصدقة عن التقويض ويحق للشركة اتخاذ كافة إجراءات التعرف على كل من الوكيل وأو المفوض.

7- الرسوم والعمولات

1.7 يقر العميل بأن الخدمات المقدمة له تخضع لرسوم وعمولات تحددها الشركة من وقت لآخر، ومرفق في الملحق رقم [3] قائمة الرسوم والعمولات الحالية كما في تاريخ الانقاقية، ويقر العميل ويوافق بأن هذه الرسوم تخضع للتغيير من وقت لآخر وستقوم الشركة بالإعلان عن أي تغيير لكافة العملاء عن طريق الوسائل المعتمدة لدى الشركة ومن ضمنها القنوات الإلكترونية.

2.7 تشمل الرسوم والعمولات بموجب البند (1.7) أعلاه دون حصر ما يلي:

- أ- اي رسوم، عمولات، رسوم مضافة، اضافات او تخفيضات سعرية تطبق على اداة/ادوات مالية محددة وحساب وأو حسابات للعميل ذات صلة بصفقات وعمليات منفذة و/او تم اضافتها من قبل الوسيط الخارجي؛
- ب- الرسوم وأو التكفة المتعلقة بتجديد عقد أداة و/أو أدوات مالية؛
- ج- الرسوم وأو التكفة المتعلقة بالمراكيز او الصفقات القائمة على أداة و/أو أدوات مالية محددة؛
- د- الرسوم وأو التكفة المتعلقة بالحسابات غير النشطة؛
- هـ- الرسوم المتعلقة بالتحويل بما في ذلك على سبيل المثال لا للحصر التكفة او الرسوم المطبقة على الودائع، والسحب وعمليات السحب المرتجعة، واصدار واعادة اصدار الشيكات وما الى ذلك؛
- و- فرق السعر بين البيع والشراء، اضافات وأو تخفيضات سعرية حصلت عليها الشركة وأو من المتوقع الحصول عليها من قبل مزودي الخدمة وأو السيولة أو أي طرف اخر؛
- ز- تحويل العمالة المتعلقة بتكاليف المعاملات وأو التداول والعمولات (إن وجدت) والأرباح وأو الخسائر التي حدثت من أنشطة التداول.
- ح- تحويل العمالة المرتبط بالمبالغ المستلمة بعمولات مختلفة عن العمالة الأساسية المستخدمة بواسطة حساب العميل.
- ط- اي رسوم او تكاليف لجهات التنظيمية وأو القانونية؛
- ي- اي مبالغ ذات الصلة والمتعلقة باشتراك العميل بالأسواق المالية.

3.7 يتلقى الفريقين أن الرسوم والعمولات المذكورة لا تشمل أي ضرائب سواء كانت مفروضة من جهات حكومية وأو من الوسيط الخارجي.

- 4.7 على الرغم مما ورد في البند (2.7) أعلاه، قد يتم تطبيق تكلفة و/أو تكاليف مضافة على أنواع محددة من الحسابات و/أو الأدوات المالية و/أو الخدمات المقدمة من قبل الشركة، والتي يتم إخطار العميل بها قبل التنفيذ.
- 5.7 أما في الحالات التي لا يتم فيها إبلاغ العميل بتكلفة و/أو تكاليف محددة، يجب على العميل من وقت إلى آخر الاستفسار والحصول على تفسير لمثل هذه الرسوم والعمولات.
- 6.7 يتلزم العميل بدفع بدل العمولات والرسوم والمصاريف والضرائب وفرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغًا ما بلغت وذلك بغض النظر عن ناتج الربح والخسارة نتيجة هذه العمليات بحسب قائمة الرسوم والعمولات المطبقة والمعتمدة لدى الشركة والتي يقر العميل بأنه اطلع ووافق عليها.
- 7.7 يحق للفريق الأول وضع قيود على التداول بالقدر المسموح به بموجب القوانين لأسباب اما حكم قضائي او اقطاع ضريبي او حجز تحفظي او رصيد مدين في الحساب او طلب من جهة حكومية ويقوم العميل بتعويض الشركة عن المطالبات والخسائر التي تكبدها.

8- التزامات الشركة

- 1.8 إدارة حساب العميل بناء على تعليماته ووفقاً لأحكام القانون.
- 2.8 تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من وقت لآخر من الجهات الرقابية والهيئة.
- 3.8 عدم استخدام الأموال والأصول المودعة في حساب العميل في منح تسهيلات ائتمانية أو تقديم تمويل للغير بأية صورة من الصور.
- 4.8 عدم استخدام الأموال والأصول المودعة في حساب العميل لحصول الشركة على تسهيلات ائتمانية او تمويل من الغير او أية منفعة خاصة.
- 5.8 الحفاظ على سرية المعلومات مع مراعاة البند (10) من هذه الاتفاقية.
- 6.8 الإلتزام باستقلالية حساب العميل عن حساب وأموال الشركة.
- 7.8 تسجيل ملكية الشراء باسم الشركة لدى الوسيط الخارجي ولصالح العميل.
- 8.8 اجراء عملية التسديد والتسوية في حالات البيع وفقاً للمدد القانونية المعامل بها لدى كل وسيط خارجي.
- 9.8 عدم ممارسة اعمال التمويل على الهاشم في البورصات الأجنبية بمفهومها الوارد في تعليمات التمويل على الهاشم الصادر من قبل الهيئة.
- 10.8 عدم قبول تقاويم لأي عمليات شراء أو بيع في البورصات الأجنبية إلا من عملائها أو ممثليهم القانونيين حسب الأصول.
- 11.8 عدم التعامل مع أي شركة وساطة مالية خارجية غير مرخصة من الجهات المختصة في الخارج.
- 12.8 عدم دفع أو قيد أي مبلغ لحساب أي من عملاء الشركة تسديداً لاثمان أي تعامل مالم يتم بيعه لصالح العميل.
- 13.8 عدم التعامل بالعملات الرقمية أو أي عملات أخرى محظورة من قبل الجهات المختصة.
- 14.8 لا تكون الشركة ملزمة باتخاذ إجراءات قانونية أو قضائية بالنيابة عن العميل في أي أمر يتعلق بهذه الاتفاقية.

9- المشورة المالية من قبل الشركة

يقر العميل بأن الشركة وأي من موظفيها غير ملزمن بتقديم النصيحة أو المشورة المالية أو القانونية أو الفنية أو أي توجيه فيما يتعلق بالتداول عبر السوق المالي، ولا يجوز للعميل اعتبار أي معلومة من خلال الشركة ونظام التداول الإلكتروني على أنها توصية بشراء أو بيع الأصول، ويقر بأنه وحده يتحمل المسؤولية عن قراراته الاستثمارية والصفقات والأوامر الصادرة عنه واعتماده على تلك المعلومات وأن الشركة لن تتحمل أية مسؤولية عن دقة وصحة وملائمة تلك المعلومات.

10- المعلومات والخصوصية

1.10 يلتزم العميل بتزويد الفريق الأول بالنماذج (الطلبات) المعتمدة من قبل الفريق الأول لغایات تعريف العميل وفتح الحسابات الخاصة بالتداول، بحيث تكون موقعة أصولياً من قبل العميل، ويقر العميل أن جميع المعلومات التي قدمها صحيحة ومتطابقة وفعالية وأنه لم يخفِ أي وقائع وأو حقائق من شأنها أن تؤثر على قرار الفريق الأول بفتح الحساب وأنه سيعمل على أداء كافة التزاماته بدقة وأمانه وحسن نية وفي حال الإخلال بذلك فإنه مسؤول عن أيه أضرار قد تلحق بالشركة ويتعهد بتبلغ الشركة خطياً عن أي تغيير في أي من البيانات المذكورة.

2.10 يقر العميل بأنه ليس أصل (أب أو أم أو جد أو جدة) أو فرع (ابن أو ابنة) أو زوج أو زوجة أو أخ أو أخت لأي موظف من موظفي شركة انغوت للوساطة المالية ذ.م.م. ويقصد بموظفي شركة انغوت للوساطة المالية ذ.م.م العاملين لدى الشركة وفقاً لتعريف قانون العمل الأردني والقائمين بأعمالهم ولم تنتهي خدماتهم من الشركة في تاريخ توقيع الاتفاقية هذه.

3.10 يوافق العميل في أي وقت بتوفير المعلومات التي قد يطلبها الفريق الأول من أجل الامتثال، وكذلك يتعهد العميل بالكشف عن أي تغيرات أو تحديثات على تلك المعلومات، ويقوم العميل باستكمال إجراءات فتح الحساب والتي تتضمن كامل المعلومات والمستندات مع مراعاة الالتزام بقانون وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

4.10 تقر الشركة بأن المعلومات المقدمة من العميل تعتبر معلومات سرية وستحافظ الشركة على قيمة هذه المعلومات بحيث أنها لن تستخدم لخدمة مصالح أي شخص و/أو أشخاص آخرين غير العميل، وذلك عدا عن الحالات المصرح بها قانوناً.

11- تصفية حساب العميل

يحق للشركة، دون إشعار العميل الحق بتصفية بعض أو كل الممتلكات المملوكة للعميل أو الغاء أي أمر شراء و/أو بيع مسبق في الحساب و/أو إغلاق مراكز مفتوحة وذلك في الحالات التالية:

- عدم تمكن العميل من دفع ديون مستحقة الدفع؛
- وفاة العميل أو صدور حكم قضائي بعدم أهليته؛
- إشهار إفلاس العميل أو إعساره؛

- صدور قرار قضائي بالحجز الاحتياطي على حساب العميل؛
- صدور حكم قضائي بحق العميل فيما يتعلق بحسابه؛
- تعيين حارس قضائي على حساب العميل؛
- تساوي أو تدنى نسبة الرصيد الحالى إلى الهامش النقدى إلى ما دون النسبة المئوية المحددة من قبل الشركة.

12- المخاطر المالية للتعامل في سوق التداول

1.12 يقر العميل بأنه على دراية بمخاطر التعامل بالأصول وبأنه قد يلحق به خسارة مالية لجزء أو كامل المبالغ المودعة في حسابه، بحيث أنه سيتحمل كافة المخاطر التي تتعلق بالأصول التي يقوم بالاستثمار بها من خلال شراءها في البورصات الأجنبية.

2.12 في حال كان حساب العميل مدين للشركة نتيجة الخسارة، يتعهد العميل بأن يدفع للشركة رصيد حسابه المدين مباشرةً ودون أي تأخير وكل ما يلحق به من فوائد مدينة ورسوم ومصاريف ونفقات وعمولات وغرامات وضرائب وغيرها فوراً وبدون تأخير وبدون حاجة إلى الشعار أو إخطار، ويدرك العميل بأنه المسؤول الوحيد عن أي رصيد مدين في حسابه وأو حساباته لدى الشركة وبأنه يتحمل وحده كافة المصارييف والعمولات والديون والفوائد المتراكمة، ودون أن تتحمل الشركة أدنى مسؤولية نتيجة تسبييل وأو بيع الأصول.

3.12 يقر العميل ويؤكد أنه على دراية تامة بجميع المخاطر التي قد تنشأ في حال حدوث حركة (حركات) سلبية لعملة وأو أكثر من العملات، كما يتحمل العميل المخاطر العالية التي ينطوي عليها البيع والشراء، حيث يتحمل العميل الخسائر وأو الأضرار التي قد تصيب إلى بعض أو كل رأس المال وأو الأموال المستثمرة للصفقة (الصفقات) التي يتم تنفيذها على مستوى العميل المنفردة.

4.12 يقر العميل على أن بعض أوامر البيع والشراء قد لا تكون قابلة للتحقق إذا كان السوق المالي في حالة تذبذب أو توتر أو قلق أو أي اكتظاظ بسبب كثرة الأوامر الصادرة من العملاء أو بسبب وجود حجم تداول قليل، لذلك قد يكون من الصعب تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها العميل، فقد ينخفض سعر وقيمة أي من الأصول إلى جانب الارتفاع كذلك وقد لا يستلم العملاء المبلغ المستثمر فوراً.

5.12 يقر العميل أن أوامر البيع والشراء المنفذة على حسابه قد ينتج عنها رصيد سلبي بسبب استخدام العميل نسبة أعلى للتمويل على الهامش وهي القدرة على تحمل عدد أكبر من المراكز التي قد تؤدي إلى زيادة خطر الإغلاق التلقائي المحتمل للحساب، لذا قامت الشركة بضبط عمليات التمويل على الهامش المالية من أجل تزويد العميل بحماية أعلى وتقليل إمكانية تعرض حساب العميل إلى رصيد سلبي ومع ذلك، فإن العميل لديه القدرة على اختبار النسبة الأعلى للتمويل على الهامش مما قد يؤدي إلى أن يتعرض الحساب لخطر أعلى مع إمكانية عائد أعلى.

6.12 تشمل المخاطر للتعامل في البورصات الأجنبية وذلك على سبيل المثال لا الحصر بحيث لا يمكن ادراج جميع المخاطر المحتملة:

- أ- مخاطر السوق؛
- ب- مخاطر المضاربة؛
- ج- مخاطر التحوط والتداول اليومي والتداول لساعات عمل متعددة؛
- د- مخاطر التنفيذ والتكنولوجيا؛
- هـ- مخاطر المنتجات؛
- وـ- مخاطر العملات؛
- زـ- المخاطر المحاسبية ومخاطر الائتمان؛
- حـ- المخاطر التي قد تحدث من الوسيط الخارجي؛
- طـ- مخاطر نقص الإشراف التنظيمي؛
- يـ- مخاطر الضرائب؛
- اـكـ حالة إفلاس أي شركة مصدرة للورقة المالية المشتراء وبالنتيجة شطب إدراجها وشطبها من حسابه؛
- لـ- إعادة هيكلة رأس المال أي شركة مصدرة للورقة المالية المشتراء الأمر الذي ينتج عنه انخفاض عدد الأوراق المالية في حسابه؛
- مـ- إيقاف التداول على الورقة المالية المشتراء لأجل غير محدد ولأي سبب؛
- نـ- انخفاض قيمة الورقة المالية بشكل تصبح قيمتها متدنية جداً؛
- سـ- توقف الوسطاء الخارجيين عن قبول أوامر التداول على الأوراق المالية وعلى سبيل المثال لا الحصر الأسهم ضمن الشركات العالمية المعروفة وأي إيقاف خدمة التداول بها لأي سبب كان؛
- عـ- بحال أصبحت الورقة المالية المشتراء بلا قيمة، وهي الأسهم التي فقدت قيمتها السوقية وأو تكون قيمتها السوقية متدنية جداً والتداول عليها شبه معادوم، الأمر الذي يتربّ عليه تعليق التداول على هذه الورقة المالية لأي سبب كان من قبل الوسطاء الخارجيين أو الحافظ الأمين أو الأسواق المالية المدرجة فيها، وعليه يتم استبعادها من حساب العميل لدى الشركة على ضوء استبعادها من حساب الشركة لدى الوسطاء الخارجيين وأي ورقة مالية تتطرق إليها هذه الحالة وبحال تغيير تصنيف هذه الورقة المالية وعودتها للتداول سوف يتم رفع التعليق وظهورها مجدداً في حساب العميل لدى الشركة وبدون أدنى مسؤولية على الشركة وفي جميع الأحوال يقع على عاتق العميل متابعة مثل هذه الأوراق المالية بنفسه؛
- فـ- بحال أصبحت الورقة المالية المشتراء (delisted shares) وهي الأوراق المالية التي يتم شطبها من سجل الأوراق المالية المتداولة بالأسواق المالية المدرجة بها وأو يتم تجميد أو الغاء إدراجها وإيقاف التداول عليها بقرارات من الجهات الرقابية بحسب التشریعات المعمول بها في البورصات الأجنبية فيتم استبعاد هذه الأوراق المالية من حساب العميل لدى الشركة على ضوء استبعادها من حساب الشركة لدى الوسطاء الخارجيين أو الحافظ الأمين أو الأسواق المالية وعليه لن تظهر هذه الأوراق المالية ضمن حساب العميل لدى الشركة ولن يكون هناك تداول على هذه الأوراق المالية كونه تم شطبها من سجل الأوراق المالية وفي جميع الأحوال يقع على عاتق العميل متابعة مثل هذه الأوراق المالية بنفسه.

13- القوة القاهرة والظروف الطارئة

1.13 يقر العميل بعلمه وبمعرفته بأن الشركة لا تتحمل أي التزام أو مسؤولية أو تعويض عن أي عطل أو ضرر أو ربح فائت أو فوات منفعة أو غيرها فيما يتعلق بالنتائج المترتبة على انقطاع سير أعمالها بسبب القضاء والقدر أو القوة القاهرة أو تعطل أجهزة العمل الداخلية أو الخارجية أو اثناء تحديث /أو صيانة نظام التداول الإلكتروني أو أعمال الشغب أو الإضرابات المدنية أو العصيانسلح أو الحروب /أو نتيجة تجميد أموالها وحساباتها /أو تقييد نشاطاتها وأعمالها أو سحب التراخيص الممنوحة لها أو وقفها أو وقف الشركة عن العمل أو وقفها عن مزاولة أي من نشاطاتها بداعي عدم الترخيص أو لأي سبب آخر وذلك بموجب قرارات من الجهات ذات العلاقة /أو قرارات الجهات الرسمية /أو الرقابية /أو المنظمة محلياً /أو إقليمياً /أو دولياً أو أي أسباب خارجة عن سيطرتها /أو أي إغلاق بتعطيل المستخدمين عن العمل أو نتيجة تعرض شركات الوساطة /أو البنوك المراسلة /أو البورصات والأسوق المالية لمثل هذه الظروف أو نتيجة خطأ أو اهمال الفريق الثاني أو الغير، وتدرج ضمن حالات القوة القاهرة على سبيل المثال لا الحصر إفلاس /أو تعليق أعمال الوسيط الخارجي /أو تجميد نشاطاته /أو الحجز على أمواله المنقوله وغير المنقوله ومن ضمنها الأوراق المالية في البورصات الأجنبية لمصلحة العميل /أو توقيف الوسطاء الخارجيين عن التعامل مع الشركة جزئياً أو كلياً أو إيقاف التعامل ببعض الخدمات وعموماً أي حالات تخرج عن إرادة وسيطرة الشركة.

2.13 يجوز للشركة أن تقرر وحسب ما تراه مناسباً دون إشعار العميل، في حال أن هناك ظروف طارئة أو ظروفًا استثنائية قائمة ومنها على سبيل المثال لا الحصر الظروف الواردة في البند (1.13)، أن تتخذ أي من الخطوات التالية:

- أ- زيادة متطلبات إيداعات العميل؛
- ب- إغلاق أي أو كافة عقود السلع المفتوحة الخاصة بالعملاء بمستوى إغلاق تعتقد الشركة بشكل معقول أنه مناسب؛
- ج- تعليق أو تعديل تطبيق كافة أو أي من أحكام هذه الاتفاقية إلى الحد المعقول؛
- د- تغيير الموعد الأخير للمتاجرة فيما يتعلق بأي من الأدوات المالية.

3.13 في حال استمرت حالة القوة القاهرة لمدة ثلاثة أشهر متالية تعتبر الاتفاقية مفسوخة ولا يتحمل أي من الفريقين مسؤولية أو نفقات إضافية سواء ما هو ملتزم به لغاية تاريخ حالة القوة القاهرة.

14- المراسلات الصادرة عن الشركة

1.14 من المتفق عليه أن كل مراسلة /أو إخطار /أو إشعار صادرة عن الشركة إلى العميل، تكون ملزمة تماماً للعميل، كما وأن أي إشعار أو إنذار أو كتاب من الشركة للعميل عبر وسائل الاتصال المعتمدة من قبل العميل تعتبر أيضاً ملزمة له، هذا ويقر العميل بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية من جراء ذلك حتى ولو استعمل صندوق البريد أو العنوان المرسل له عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني أو رقم /أرقام الهاتف أو التلفاكس من قبل شخص ليس له أية صلاحية أو غير مفوض من الشركة، وتحمّل العميل كامل المسؤولية الناجمة عن كل سوء استعمال قد

يحصل، كما ويعترف بصحة جميع العمليات الحاصلة للبيع و/أو للشراء لحسابه وفقاً للحالات المذكورة أعلاه.

2.14 جميع الكشوف والإشعارات وغيرها من المراسلات الخطية التي تصدرها الشركة للعميل فيما يتعلق بحسابه/حساباته وأي عملية و/أو عمليات، يتم إرسالها على وسائل الاتصال المعتمدة ويكون العميل مسؤولاً في جميع الأوقات بأي تغيير في وسائل الاتصال المعتمدة، كما يكون العميل مسؤولاً في جميع الأوقات عن إخطار الشركة في حالة عدم استلامه لكشف حساباته أو أي مراسلات، ويعتبر عدم اعترافه كتابة على عدم وصول الكشوف دليلاً على استلامه لها خلال المدة المحددة، ويتنازل العميل صراحة عن أي مطالبة ضد الشركة قد تنشأ عن عدمتمكن الشركة من الاتصال به سواء كان ذلك بسبب فشل العميل في تزويد الشركة بالعنوان الصحيح أو عدم إجابته على الشركة رغم قيام الشركة بمجهودات الاتصال به، وفي حالة عدم قيام العميل بتزويد الشركة بالعنوان الصحيح أو في حالة إخطاره للشركة على وجه التحديد بأنه لا يرغب في استلام أي مراسلات بما فيها الكشوف والإشعارات فيما يتعلق بحساباته واستثماراته فعنده يوافق العميل على تعويض الشركة وعدم تحملها أي مسؤولية عن الضرر والخسارة الناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة عدم تزويد العميل بالكشف أو الإشعارات أو غيرها من المعلومات المتعلقة بحسابات العميل واستثماراته، بما في ذلك دون تحديد أي مطالبات ناشئة عن عدمتمكن العميل من الرد على أو طلب تصحيح أي أخطاء أو أخطاء مزعومة في أي من تلك الكشوف أو الإشعارات أو غيرها من المعلومات، كما يوافق العميل على التنازل عن جميع حقوقه ومطالبه في هذا الخصوص.

3.14 وفقاً للشروط الخاصة بكل صفقة، سترسل الشركة للعميل تأكيداً في نهاية كل يوم تداول يوضح بالتفصيل الصفقات التي تم فتحها أو إغلاقها في يوم التداول المحدد (لغایات هذا البند ، يشار إليه لاحقاً بـ "التأكيد")، سيكون هذا التأكيد متاحاً على المنصة أو على أي وسيلة اتصال أخرى تعتمدها الشركة لهذا الغرض. ويكون العميل مسؤولاً في جميع الأوقات عن إخطار الشركة في حالة عدم استلامه التأكيد أو إذا كان التأكيد أو المعلومات المتعلقة بصفقة معينة غير صحيحة.

4.14 يكون التأكيد المنصوص عليه بالبند أعلاه (4.14.3) نهائياً وملزماً للعميل في أي من الحالات التالية:

- أ- في حالة عدم وجود خطأ ظاهر، أو
- ب- في حال عدم تلقي الشركة اعتراضاً خطياً من العميل على التأكيد؛ أو
- ج- في حال عدم قيام العميل بإخطار الشركة بوجود خطأ في التأكيد.

وذلك خلال المهلة المحددة بموجب التأكيد.

15- سريان وإنهاء الاتفاقية

1.15 تكون جميع الحقوق والواجبات والالتزامات الخاصة بالفريقيين المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ملزمة اعتباراً من تاريخ التوقيع عليها من قبل الفريقيين وتبقى قائمة إلى حين إنهائها،

ويحق لأي من الفريقين إنهاء العمل بهذه الاتفاقية بأي وقت من خلال إشعار الفريق الآخر خطياً قبل (30) يوماً من الإنتهاء.

2.15 ان موافقة العميل الإلكتروني على كافة بنود الاتفاقية ومرفقاتها تعتبر بمثابة توقيع منه عليها وإقرار بما جاء فيها وبالتالي تعتبر جميع الحقوق والالتزامات المذكورة في الاتفاقية تعتبر ملزمة للفريقين من تاريخ الموافقة الإلكترونية عليها من قبل العميل.

3.15 يحق للشركة إنهاء هذه الاتفاقية فوراً دون توجيه إشعار خطى في الحالات التالية:

- أ- انتهاك العميل بشكل متكرر لأحكام هذه الاتفاقية؛
- ب- تقديم العميل معلومات خاطئة للشركة؛
- ج- عدم الالتزام بالقوانين والتعليمات السارية المفعول والتي تتطلب التصريح والادلاء بـ أي معلومات متعلقة بالعميل.
- د- البدء في إجراءات قضائية و/أو قانونية ضد العميل من قبل الشركة؛
- هـ- عدم أهلية العميل لإصدار أوامر البيع و/أو الشراء؛
- وـ- اخفاق العميل في دفع أي من مستحقاته؛
- زـ- عدم الالتزام بالهامش النقدي.

4.15 في حال إنهاء هذه الاتفاقية سندأً لهذا البند، فإن ذلك لن يؤثر على أية معاملات قيد التنفيذ و/أو أية حقوق نشأت و/أو أية التزامات تحققت على تلك المعاملات، وأن الإنتهاء لن يوقف أو يؤثر على تنفيذ أي معاملة قد صدر الأمر بتنفيذها.

16- استقلالية البنود

إذا أصبح أي بند من بنود هذه الاتفاقية مخالفًا للقوانين، أو استحال تنفيذه، فيعتبر ذلك البند لاغياً، ويستمر العمل بأحكام البنود الأخرى مالم يؤثر إلغاء البند هذا على جوهر الاتفاقية، وعندها فإن لأي من الفريقين إشعار الفريق الآخر برغبته بإنهائها وفقاً للبند 15 أعلاه.

17- شمول الاتفاقية

1.17 مع مراعاة ما هو وارد في البند (2. 17) أدناه، تشكل هذه الاتفاقية وجميع الملاحق وأي بنود أو شروط موجودة على الموقع الإلكتروني للشركة أو أي تفاويض أو كشوفات حساب ناتجة عن عمليات التداول المقدمة للعميل بين الفريقين كامل الاتفاق بين الأطراف.

2.17 يوافق ويرعى العميل بأن الشركة الحق في تعديل هذه الاتفاقية سواء بتعديل أي من بنودها الحالية أو إضافة بنود ونصوص جديدة في أي وقت، على أن تقوم الشركة بإشعار العميل بهذه التعديلات قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ نفاذ التعديل و/أو الإلغاء و/أو الإضافة، وبحال مرور سبعة أيام على تاريخ الإشعار بدون ورود أي اعتراض خطى من قبل العميل تعتبر هذه التعديلات موافق عليها من قبل العميل وتعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

3.17 من المتفق عليه بين الفريقين أن أي تعديل أو تشيريعات أو قوانين أو أية معايير جديدة تضعها الجهات المنظمة والرقابية على الأسواق المالية والبورصات الأجنبية محلية كانت وأو خارجية تطبق على هذه الاتفاقية دون ضرورة لإشعار الفريق الثاني بذلك.

18- المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق

يلزム كل من الفريقين ويوافقان على تنفيذ مضامون هذه الاتفاقية وفقاً لما تقتضيه مبادئ حسن النية في تنفيذ العقود، حيث تخضع هذه الاتفاقية للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في المملكة الأردنية الهاشمية، وتحال كافة الخلافات الناشئة عن تنفيذ و/أو تفسير هذه الاتفاقية او تطبيق أي من احكامها في حال عدم امكانية التوصل إلى حل ودي إلى محاكم عمان (قصر العدل) واعتبارها المحكمة المختصة، ويشمل الخلاف أي نزاع أو مطالبة أو ادعاء مهما كان نوعه أو سببه أو طبيعته طالما أنه ناشئ عن هذه الاتفاقية أو متعلق بها.

وبناء على ما تقدم، فقد تم توقيع هذه الاتفاقية حسب الأصول في التاريخ المحدد أعلاه.

العميل	الشركة
الاسم	الاسم

ملحق رقم (1)
اتفاقية تعامل عبر الانترنت

بالإشارة الى اتفاقية الوساطة المالية لحساب الغير في البورصات الأجنبية الموقعة فيما بيني وبين شركة انغوت للوساطة المالية ذ.م.م ("الشركة") بتاريخ ("الاتفاقية").

تحدد اتفاقية التعامل عبر الإنترت ("الاتفاقية عبر الإنترت") هذه الأحكام والشروط التي بموجبها تسمح للعميل بالوصول إلى واحد أو أكثر من منصات التداول عبر الإنترت، من خلال متصفح الإنترت المستعمل من قبل العميل وجميع روابط البرامج والاتصالات المتوفرة عبر الإنترت ("خدمة التداول عبر الإنترت")، وتحدد هذه الاتفاقية الشروط والبنود التي بموجبها تسمح الشركة للعميل إلكترونياً بتنفيذ ومراقبة النشاط والنظام وأو الطلب (الطلبات) وأو المعاملات في حساب (حسابات) العميل.

وعليه فقد اتفق الفريقين على ما يلي:

1. تقوم الشركة بتزويد العميل بخدمة التداول عبر الإنترت من خلال البرنامج المملوك لها على المنصة الخاصة بها ("المنصة")، بحيث توفر الشركة للعميل بموجب هذه الاتفاقية حساب الكتروني عبر الإنترت يحتوي على اسم مستخدم وكلمة مرور ("الحساب الإلكتروني")، بحيث يتم من خلاله إجراء عمليات التداول من قبل العميل وعلى مسؤوليته الخاصة.
2. يقر العميل أن البرنامج الخاص لغايات التداول عبر الإنترت ملك الشركة ويقتصر حق العميل باستخدام البرنامج لغايات التداول فقط ولا ينشأ له حق تملكه وأو تملك أي جزء منه، ويتنه العميل بعدم استخدام البرنامج خارج إطار شروط وأحكام هذه الاتفاقية وعدم العبث بمحفوظات البرنامج بأي شكل من الأشكال.
3. لا يحق للعميل توزيع المعلومات التي توفرها المنصة وأو إعادة توزيعها وأو نشرها وأو بثها بأي شكل من الأشكال، ويتنه العميل بعدم استخدام هذه المعلومات خارج إطار شروط وأحكام هذه الاتفاقية.
4. العميل هو المالك الحصري والوحيد للحساب الإلكتروني ويتنه المسئولية الكاملة عن استخدام وحماية كلمة المرور وتسجيل الدخول ولأي عملية تحدث من خلال الحساب.
5. يقر العميل على أن كلمة المرور الخاصة بالحساب يمكن ان يتم تحديثها لأغراض أمنية.
6. يوافق العميل ويقر بأن مسؤولية الحساب تقع على عاته وأنه سيقوم بإعلام الشركة فوراً وبشكل خطى في أي من الحالات التالية:
 - أ- فقدان كلمة المرور وأو استخدامها من قبل اشخاص غير مخولين؛
 - ب- عدم استلام العميل رسالة تقييد تسلمه الطلب وأو تنفيذه؛
 - ج- أي تسلم لتأكيد طلب وأو تنفيذه على حساب العميل دون ان يكون الطلب صادر عنه وأو المفوض على الحساب؛
 - د- أية معلومات غير صحيحة في حساب مراكز، أو تاريخ عمليات العميل.
7. يقر العميل بأن المعلومات التي حصل عليها كجزء من خدمة التداول عبر الإنترت لا تعتبر ترويج أو توصيات لشراء أو بيع اية أوراق مالية، وجميع عمليات الشراء والبيع التي يقوم بها العميل هي بناءً على طلبه وعلى مسؤوليته وحده

8. يقر العميل أن الشركة غير مسؤولة عن رفض أي عملية تداول للأصول لا يوجد مقابلها رصيد نقدي عند ادخال أمر الشراء و/أو بيع، كما أن الشركة غير مسؤولة عن رفض أي عملية بيع لأصول غير موجودة بحوزة العميل عند ادخال أمر البيع.

9. إذا رغب العميل بتحويل أي مبلغ مطلوب عند تنفيذ أي عملية تداول عبر الإنترن特 من أي عملة لأخرى، فيتم تحديد سعر التحويل لهذا الغرض حسب السعر المعتمد لدى الشركة في يوم التحويل.

10. يفوض العميل الشركة بموجب هذه الاتفاقية وبدون حاجة الى توثيق آخر بأن تقيد على حسابه أية رسوم وعمولات وتكاليف ونفقات ناتجة عن التداول عبر الإنترن特 وأية مصاريف أخرى متعلقة بها.

11. يقر العميل أنه اطلع على بيان المخاطر المرفق بهذه الاتفاقية ويقر أنه استلم نسخه منها ، ويقر العميل بمعرفته وإدراكه التام لكافة المخاطر وقبوله لها وتحمله المسؤولية الكاملة الناتجة عن استخدامه لخدمة التداول عبر الإنترن特.

12. لا تتحمل الشركة أو أي من موظفيها أية مسؤولية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة أو تبعيه طارئة عن أية التزامات أو خسارة أو ضرر أو مصاريف يتکبدتها العميل ويشمل ذلك دون حصر ما يلي:

- أ- استعمال خدمة التداول عبر الإنترن特 أو عدم القدرة على استعمالها؛
- ب- تعطل أي نظام (نظام التداول لدى السوق أو نظام التداول عبر الإنترن特 لدى الشركة) أو التيار الكهربائي أو الاتصالات أو قنوات الشبكة أو أي نظام آخر يتعطل أو يتوقف عن العمل؛
- ج- تعتبر الشركة غير مسؤولة عن أي خلل أو هجوم فيروسات أو فرسنة، ويعتبر أي اختراق للبرنامج أو كلمة المرور من مسؤولية العميل وحده؛
- د- أي خسارة أو ضرر ناجم عن أو بسبب عدم دقة أو خطأ أو تأخير أو إغفال أو عدم أداء أو تعطل في أي من البيانات أو المعلومات أو الرسائل بسبب أي إهمال أو إغفال أو أي شرط من شروط القواعد الفاقورة أو أي سبب آخر، سواء كان ذلك في نطاق الشركة أو أي من مقدمي الخدمات (مقدمي الخدمة).

13. يقر العميل أنه من وقت لآخر ، ولأي سبب، قد لا تكون خدمة الدخول عبر الإنترن特 متاحة وقد تكون غير متوفرة لاستخدامهم بسبب الصيانة و/أو عطل في الأجهزة و/أو خطأ في البرنامج و/أو قطع للخدمة أو البث و/أو أي سبب آخر ، ويوافق العميل على عدم مسؤولية الشركة وأي من المزودين لأي ضرر ناتج عن عدم توفر خدمة الدخول عبر الإنترن特.

14. يجوز تعديل بنود الاتفاقية عبر الإنترن特 في أي وقت من قبل الشركة عن طريق نشر تلك التعديلات على موقع الشركة الإلكتروني، ويقر العميل ويوافق على أن العملية الأولى في حسابه للتداول بعد أي تعديل من هذا القبيل سوف يشكل قبول من طرفه لهذا التغيير أما إذا رغب العميل في عدم قبول هذا التغيير، فالطريقة الوحيدة للاعتراض على ذلك التعديل هي بالتوقف فوراً عن استخدام خدمة التداول عبر الإنترن特 ويعي العميل بأنه يجب عليه التواصل المستمر مع خدمة العملاء و/أو مدير الحساب الخاص به لمعرفة فيما إذا كان هناك أي تعديلات على بنود الاتفاقية عبر الإنترن特 في حال عدم متابعته المستمرة لموقع الشركة الإلكتروني.

15. بمجرد توقيع هذه الاتفاقية يوافق العميل على البنود والشروط الواردة فيها.

الشركة	العميل
الاسم	الاسم
_____	_____

الملحق رقم (2)
اتفاقية تعامل عبر التطبيقات الذكية

بالإشارة إلى اتفاقية الوساطة المالية لحساب الغير في البورصات الأجنبية الموقعة فيما بيني وبين شركة انغوت للوساطة المالية ذ.م.م ("الشركة") بتاريخ ("الاتفاقية").

تحدد اتفاقية تعامل عبر التطبيقات الذكية ("الاتفاقية عبر التطبيقات الذكية") هذه، الأحكام والشروط التي بموجبها تسمح للعميل بمتابعة والتحكم في حساب المتاجرة الخاصة به عن طريق التطبيقات الذكية ("التطبيق")، وتشمل هذه الاتفاقية الشروط والأحكام الخاصة بالكيفية التي ستسمح الشركة من خلالها إلكترونياً للعميل بمتابعة الحساب وأو تنفيذ عمليات المتاجرة في حسابه، وتتضمن خدمة التداول عبر التطبيقات الذكية جميع الروابط والبرمجيات المتعلقة بتداول الأصول عبر التطبيق المملوك للشركة الذي يحمله العميل على أجهزته الخاصة. وتتوفر هذه الخدمة لأنواع محددة من الأنظمة التشغيلية التي يمكن معرفتها عن طريق الموقع الإلكتروني للشركة.

وعليه فقد اتفق الفريقين على ما يلي:

1. يقر العميل بأن استخدام خدمة التداول عبر التطبيقات الذكية هو على مسؤوليته الشخصية وأن هذه الخدمة قد تكون معرضة لحدوث أي أخطاء تقنية في أي وقت وقد لا تعمل أحياناً كما هو متوقع من قبل العميل.

2. تقوم الشركة بتزويد العميل خدمة التداول عبر التطبيق الذكي من خلال التطبيق المملوك لها، بحيث توفر الشركة للعميل بموجب هذه الاتفاقية حساب الكتروني يحتوي على اسم مستخدم وكلمة مرور ("الحساب الإلكتروني للتطبيق")، بحيث يتم من خلاله إجراء عمليات التداول من قبل العميل وعلى مسؤوليته الخاصة.

3. يقر العميل أن البرنامج الخاص المقترن بـ لغيات التداول عبر التطبيق ملك الشركة ويقتصر حق العميل باستخدام البرنامج لغيات التداول فقط ولا ينشأ له حق تملكه وأو تملك أي جزء منه، ويعهد العميل بعدم استخدام البرنامج خارج إطار شروط وأحكام هذه الاتفاقية وعدم العبث بمحفوظات البرنامج بأي شكل من الأشكال.

4. لا يحق للعميل توزيع المعلومات التي يوفرها التطبيق وأو إعادة توزيعها وأو نشرها وأو بثها بأي شكل من الأشكال، ويعهد العميل بعدم استخدام هذه المعلومات خارج إطار شروط وأحكام هذه الاتفاقية.

5. العميل هو المالك الحصري والوحيد للحساب الإلكتروني الخاص بالتطبيق ويتتحمل المسئولية الكاملة عن استخدام وحماية كلمة المرور وتسجيل الدخول ولأي عملية تحدث من خلال الحساب.

6. يقر العميل على أن كلمة المرور الخاصة بالحساب يمكن ان يتم تحديثها لأغراض أمنية.

7. يوافق العميل ويقر بأن مسؤولية الحساب تقع على عاته وأنه سيقوم بإعلام الشركة فوراً وبشكل خطى في أي من الحالات التالية:

- أ- فقدان كلمة المرور وأو استخدامها من قبل اشخاص غير مخولين؛
- ب- عدم استلام العميل رسالة تفيد تسلمه طلب وأو تنفيذه؛
- ج- أي تسلم لتأكيد طلب وأو تنفيذه على حساب العميل دون ان يكون الطلب صادر عنه وأو المفوض على الحساب؛
- د- أية معلومات غير صحيحة في حساب مراكز، أو تاريخ عمليات العميل.

8. يقر العميل بأن المعلومات التي حصل عليها كجزء من خدمة التداول عبر التطبيق لا تعتبر ترويج أو توصيات لشراء أو بيع أية أوراق مالية، وجميع عمليات الشراء والبيع التي يقوم بها العميل هي بناءً على طلبه وعلى مسؤوليته وحده.

9. يقر العميل أن الشركة غير مسؤولة عن رفض أي عملية تداول للأصول لا يوجد مقابلها رصيد نقدي عند ادخال أمر الشراء و/أو البيع، كما أن الشركة غير مسؤولة عن رفض أي عملية بيع لأصول غير موجودة بحوزة العميل عند ادخال أمر البيع.

10. إذا رغب العميل بتحويل أي مبلغ مطلوب عند تنفيذ أي عملية تداول عبر التطبيق من أي عملة لأخرى، فيتم تحديد سعر التحويل لهذا الغرض حسب السعر المعتمد لدى الشركة في يوم التحويل.

11. يفوض العميل الشركة بموجب هذه الاتفاقية وبدون حاجة إلى توثيق آخر بأن تقييد على حسابه أية رسوم وعمولات وتكاليف ونفقات ناتجة عن التداول عبر التطبيق وأية مصاريف أخرى متعلقة بها.

12. يقر العميل أنه اطلع على بيان المخاطر المرفق بهذه الاتفاقية وعلى ويقر أنه استلم نسخه منها جميعها، ويقر العميل بمعرفته وإدراكه التام لكافة المخاطر وقبوله لها وتحمله المسئولية الكاملة الناتجة عن استخدامه لخدمة التداول عبر التطبيق.

13. لا تتحمل الشركة أو أي من موظفيها أية مسئولية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة أو تبعيه طارئة عن أية التزامات أو خسارة أو ضرر أو مصاريف يتکبدتها العميل ويشمل ذلك دون حصر ما يلي:

- أ- استعمال خدمة التداول عبر التطبيق أو عدم القدرة على استعمالها.
- ب- تعطل أي نظام (نظام التداول لدى السوق أو نظام التداول عبر الإنترن特 لدى الشركة) أو التيار الكهربائي أو الاتصالات أو قنوات الشبكة أو أي نظام آخر يتعطل أو يتوقف عن العمل.
- ج- تعتبر الشركة غير مسؤولة عن أي خلل أو هجوم فيروسات أو فرسنة، ويعتبر أي اختراق التطبيق أو كلمة المرور من مسئولية العميل وحده.
- د- أي خسارة أو ضرر ناجم عن أو بسبب عدم دقة أو خطأ أو تأخير أو إغفال أو عدم أداء أو تعطل في أي من البيانات أو المعلومات أو الرسائل بسبب أي إهمال أو إغفال أو أي شرط من شروط القوة القاهرة أو أي سبب آخر، سواء كان ذلك في نطاق الشركة أو أي من مقدمي الخدمات (مقدمي الخدمة).

14. يقر العميل أنه من وقت لآخر، ولأي سبب، قد لا تكون خدمة الدخول عبر التطبيق متاحة وقد تكون غير متوفرة لاستخدامهم بسبب الصيانة و/أو عطل في الأجهزة و/أو خطأ في البرنامج و/أو قطع للخدمة أو البث و/أو أي سبب آخر، ويوافق العميل على عدم مسؤولية الشركة وأي من المزودين لأي ضرر ناتج عن عدم توفر خدمة الدخول عبر التطبيق.

15. يجوز تعديل بنود الاتفاقية عبر التطبيق في أي وقت من قبل الشركة عن طريق نشر تلك التعديلات على موقع الشركة الإلكتروني، ويقر العميل ويوافق على أن العملية الأولى في حسابه للتداول بعد أي تعديل من هذا القبيل سوف يشكل قبول من طرفه لهذا التغيير أما إذا رغب العميل في عدم قبول هذا التغيير، فالطريقة الوحيدة للاعتراض على ذلك التعديل هي بالتوقف فوراً عن استخدام خدمة التداول عبر التطبيق ويعي العميل بأنه يجب عليه التواصل المستمر مع خدمة العملاء و/أو مدير الحساب الخاص به لمعرفة فيما إذا كان هناك أي تعديلات على بنود الاتفاقية عبر التطبيقات الذكية في حال عدم متابعته المستمرة لموقع الشركة الإلكتروني.

16. بمجرد توقيع هذه الاتفاقية يوافق العميل على البنود والشروط الواردة فيها.

العميل	الشركة
الاسم	الاسم
التوقيع	التوقيع

ملحق (3) الرسوم

رسوم الإيداعات: رسوم البنك فقط

رسوم السحبوبات: رسوم البنك فقط

رسوم الشيكات: رسوم البنك فقط

متغير	نوع السبريد
العقود مقابل الفروقات الفورية للفوركس والمعادن والطاقة والمؤشرات والأسهم، والعقود مقابل الفروقات الأجلة للمعادن والمؤشرات والطاقة	الأدوات المالية المتاحة
تنفيذ السوق، وقد يختلف عن السعر المطلوب	نوع التنفيذ
أقل مبلغ يمكن إيداعه 100 دولار	أقل مبلغ يمكن إيداعه
الحد الأعلى لعدد العقود لكل مركز 25 عقد (لوت)	الحد الأعلى لعدد العقود لكل مركز
بدون عمولة، اعتماداً على الحساب	العمولات
الحد الأدنى لحجم العقد (اللوت) 0.01	الحد الأدنى لحجم العقد (اللوت)
تصل إلى 1:100 للفوركس والمعادن، وتصل إلى 1:500 للمؤشرات والأدوات المالية الأخرى <u>بشروط وأحكام خاصة</u>	الرافعة المالية
متاحة	خدمة المستشارين الخبراء (EA)
متاح	(Hedging)
غير متاحة	خدمة الحماية من الرصيد السلبي
تتغير يومياً أو أسبوعياً	عمولات تبييت
متاح <u>ضمن حجم تداول و/أو فترة سماح معينة، وبشروط وأحكام خاصة</u>	حساب بدون عمولة تبييت
دولار أمريكي 20% أو أقل	عملة الحساب مستوى الإيقاف الاضطراري (Stop-out)

اسم العميل:

التاريخ:

التوقيع:

ملحق رقم (4) حق العميل في تقديم الشكوى

بالإشارة إلى اتفاقية الوساطة المالية لحساب الغير في البورصات الأجنبية الموقعة فيما بيني وبين شركة انغوت للوساطة المالية ذ.م.م ("الشركة") بتاريخ ("الاتفاقية")

يبين هذا الملحق بالاتفاقية ("الملحق") حق العميل بالتقدم بأي شكوى لدى الشركة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للعميل بموجب الاتفاقية.

1. يمكن للعميل التقدم بأي شكوى بأي من الطرق والوسائل التالية:
 - أ- البريد [2126، عمان، 11941، الأردن].
 - ب- البريد الإلكتروني والقنوات الإلكترونية الخاصة بالشركة المعتمدة من قبلها: [customerservice@ingotbrokers.com.jo]
 - ج- الحضور شخصياً إلى مكاتب الشركة على العنوان المبين في الاتفاقية وتقديم الشكوى لـ [وحدة التعامل مع شكاوى العملاء].
 - د- إيداع الشكوى في صناديق الشكاوى المتواجدة في مكاتب الشركة على العنوان المبين في الاتفاقية.
2. ستقوم الشركة بالتعامل مع أي شكوى تردها بأي من الوسائل المبينة أعلاه، والرد عليها خلال خمسة عشر يوم من تاريخ استلام الشكوى واستكمال الوثائق المتعلقة بها، ويمكن تمديد هذه المدة لفترة مماثلة لمرة واحدة إذا كانت طبيعة الشكوى تتطلب ذلك وفقاً للتعليمات سارية المفعول والتي تصدر من قبل هيئة الأوراق المالية.
3. لا تفرض الشركة أي رسوم مالية مقابل تقديم العميل بأي شكوى لدى الشركة.
4. في حال عدم قناعة العميل برد الشركة على الشكوى المقدمة من قبله، يحق للعميل اللجوء لهيئة الأوراق المالية أو المحكمة المختصة.
5. بمجرد توقيع هذا الملحق يوافق العميل على البنود والشروط الواردة فيه.

العميل الاسم: التوقيع:	الشركة الاسم: التوقيع:
------------------------------	------------------------------

شروط وأحكام الرافعه المالية الديناميكية

تُحدّد هذه الوثيقة شروط الرافعه المالية، وتعتبر ملحاً لاتفاقية، وساطة مالية للغير في البورصات الأجنبية بين شركة انغوت للوساطة المالية ذ.م.م. (المشار إليها فيما يلي باسم "الشركة") وبين العميل، بالإضافة إلى جميع الوثائق القانونية للشركة التي تشكّل مجلماً لاتفاق بيننا.

يقر العميل، ويوافق صراحةً على أنه عند فتح حساب تداول والموافقة على الوثائق و/أو البريد الإلكتروني و/أو تحديد المربع المطلوب أو الروابط أو الأزرار ذات الصلة التي تمثل الموافقة على النموذج ذي الصلة كما قد تشير إليه الشركة، فهو يدل على موافقة العميل على الشروط والأحكام المحددة أدناه كما يمكن تحريرها وتغييرها من وقت لآخر وفقاً لتقدير الشركة المطلق.

يقر العميل ويافق بموجب هذا على أنه عند فتح حساب تداول، سيتم تعين الرافعة المالية المطبقة لكل أداة وفقاً لجدول التصنيفات المحددة في البند 11 من هذه الشروط والأحكام.

في هذه الحال، تكون الرافعة المالية الديناميكية متدرجة بناءً على عدد اللوائح المتداولة ضمن كل فئة من أدوات وفقاً لجدول التصنيفات أدناه، ومع فتح العملاء لمراكز تداول أو إغلاقها، سيتم ضبط الرافعة المالية تلقائياً وفقاً للتصنيف المناسب، وبالتالي، قد تتضمن الرافعة المالية وفقاً للأحكام الواردة هنا.

إذا رغب العميل في طلب رافعة مالية أقل، والتي يشار إليها فيما بعد باسم ("الطلب")، فيمكنه القيام بذلك من خلال الموافقة على الوثائق المطلوبة، أو إرسال بريد إلكتروني، أو اختيار الخيارات، الروابط، أو الأزرار ذات الصلة كما هو موضح من قبل الشركة.

يُوافق العميل على تغييرات الشركة المتعلقة بالرافعة المالية لحساب التداول المرتبطة برقم حسابه، وذلك وفقاً للشروط والأحكام التالية ("الشروط"):

1. يُوافق العميل على التواصل الإلكتروني بموجب هذه الشروط والأحكام.
2. يقر العميل بأن الشركة ستقوم، بضبط الرافعة المالية الممنوعة له بحسب صافي حجم التداول لصفاته المفتوحة وذلك وفقاً للجادول الوارد في هذا المستند، عليه، يجب على العميل اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة حتى لا يؤثر ذلك على تداولاته.
3. يُوافق العميل على أنه بعد تقديم الطلب، ستصرّف الشركة بطريقة معقولة تجاريًّا لمراجعته، ولكنها غير ملزمة بالتصريح و/أو اتخاذ أي قرار و/أو إجراء خلال أي وقت محدد. ويحق للشركة الموافقة على الطلب أو رفضه وفقاً لإرادتها الخاصة وتغييرها الوحيدة والمطلقة.
4. يدرك العميل أن شروط وأحكام الشركة وجميع السياسات والوثائق القانونية ذات الصلة ستظل تحكم الحسابات والنشاطات التجارية مع الشركة، كما تم تعديلها وإكمالها من خلال هذه الشروط.
5. يدرك العميل أن من مسؤوليته التأكيد من أن حساب التداول خال حالياً من أي صفة مفتوحة (أي لا توجد صفات حالية مفتوحة، و/أو أوامر إيقاف، و/أو أوامر حد، و/أو أوامر دخول). إذا لم يكن حساب التداول ثابتاً، وكانت هناك صفات حالية فعالة ، فإن العميل يدرك أنه قد تخضع المراكز للتصفيه نتيجةً للتغيير متطلبات الهامش.
6. يدرك العميل أنه عندما يقدم طلباً لتغيير الرافعة المالية للحساب، فإن المستوى المحدد في الطلب سينطبق على جميع الأدوات المذكورة في الجداول الموجودة في هذا المستند وذلك وفقاً لمستويات الرافعة المالية لكل أداة بحسب هذه الجداول الموجودة أدناه.
7. يدرك العميل تماماً كيفية تنفيذ الأوامر وقد قام بمراجعة بيان الإفصاح عن المخاطر، واتفاقية، وساطة مالية للغير في البورصات الأجنبية، وسياسة تنفيذ الأوامر، والمستندات القانونية للشركة المعروضة على موقع الشركة الإلكتروني.
8. يُوافق العميل على أن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية عن أي عواقب قد تنشأ عن معالجة الطلب.
9. يتتحمل العميل المسؤولية الكاملة والالتزام بالتعليمات الواردة في الطلب.
10. تخضع الرافعة المالية الديناميكية أيضاً لأنظمة هيئة الأوراق المالية الأردنية، مما يعني أن الأدوات المالية المحددة برافعة مالية لا تتجاوز 1:100 لا يمكن أن تتجاوز هذا الحد، حتى لو تم اعتبارها رافعة مالية ديناميكية فيما يتعلق بالعملات والمعادن الثمينة.
11. يدرك العميل أنه وفقاً لسياسات وإجراءات الشركة الداخلية، تتم معالجة الرافعة المالية الديناميكية بناءً على حجم صافي الحساب المفتوح كما هو موضح في الجداول أدناه:

مستويات الرافعة المالية الديناميكية للعملات الرئيسية

الرافعة المالية	صافي حجم تداول الصفقات المفتوحة
1:100	عقد 250 - 0.01
1:50	عقد 500 - 250.01
1:30	فما فوق 500.01

مستويات الرافعة المالية الديناميكية للعملات الثانوية

الرافعة المالية	صافي حجم تداول الصفقات المفتوحة
1:100	عقد 250 - 0.01
1:50	عقد 500 - 250.01
1:30	فما فوق 500.01

مستويات الرافعة المالية الديناميكية لعقود الذهب الفورية

الرافعة المالية	صافي حجم تداول الصفقات المفتوحة
1:100	عقد 150 - 0.01
1:50	عقد 250 - 150.01
1:30	فما فوق 250.01

مستويات الرافعة المالية الديناميكية لعقود الفضة الفورية

الرافعة المالية	صافي حجم تداول الصفقات المفتوحة
1:100	عقد 50 - 0.01
1:50	عقد 100 - 50.01
1:30	فما فوق 100.01

مستويات الرافعة المالية الديناميكية لعقود المؤشرات الفورية التالية

(DJ30/S&P500)

الرافعة المالية	صافي حجم تداول الصفقات المفتوحة
1:500	عقد 15 - 0.01
1:300	عقد 75 - 15
1:200	عقد 150 - 75.01
1:100	عقد 300 - 150.01
1:50	عقد فما فوق 300.01

**مستويات الرافعة المالية الديناميكية لعقود المؤشرات الفورية التالية
(ND100, DAX40, NKD225, FTSE100, CAC40, ASX200)**

الرافعة المالية	صافي حجم تداول الصفقات المفتوحة
1:500	30 - 0.01 عقد
1:300	150 – 30.01 عقد
1:200	300 – 150.01 عقد
1:100	700 – 300.01 عقد
1:50	700.01 – فما فوق

**مستويات الرافعة المالية الديناميكية لعقود الفورية التالية
(XTIUSD, XBRUSD)**

الرافعة المالية	صافي حجم تداول الصفقات المفتوحة
1:300	15 - 0.01 عقد
1:200	75 – 15.01 عقد
1:100	500 -75.01 عقد
1:50	500.01 فما فوق

مستويات الرافعة المالية الديناميكية لعقود المؤشرات الآجلة

الرافعة المالية	صافي حجم تداول الصفقات المفتوحة
1:200	50 - 0.01 عقد
1:100	150 – 50.01 عقد
1:50	250 – 150.01 عقد
1:20	250.01 – فما فوق

مستويات الرافعة المالية الديناميكية للعقود الآجلة الخاصة بـ WTI/ BRENT

الرافعة المالية	صافي حجم تداول الصفقات المفتوحة
1:200	5 - 0.01 عقد
1:100	25 – 5.01 عقد
1:50	50 – 25.01 عقد
1:20	50.01 – فما فوق

مستويات الرافعة المالية الديناميكية لعقد المعادن الآجلة

الرافعة المالية	صافي حجم تداول الصفقات المفتوحة
1:100	5 - 0.01 عقد
1:50	25 – 5.01 عقد
1:20	25.01 – فما فوق

مستويات الرافعة المالية الديناميكية للأسهم العملاقة ذات القيمة السوقية الضخمة

الرافعة المالية	صافي حجم تداول الصفقات المفتوحة
1:50	100-1 عقد
1:20	300-101 عقد
1:10	500-301 عقد
1:2	501 فما فوق

مستويات الرافعة المالية الديناميكية للأسهم ذات القيمة السوقية الكبيرة

الرافعة المالية	صافي حجم تداول الصفقات المفتوحة
1:20	100,000 – 1
1:10	300,000 – 100,001
1:2	300,001 فما فوق

- يجوز للشركة تعديل معايير الرافعة المالية المذكورة في الجداول أعلاه وفقاً لتقديرها المطلق. وستقوم الشركة بإخطار العميل بهذا التغيير من خلال بوابة الحساب أو الموقع الإلكتروني. يجب على العميل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ على السيولة المتاحة "equity" لحسابه وتداولاته.
12. تتوافق هذه الشروط والأحكام مع تشريعات هيئة الأوراق المالية الأردنية، وقد يتم إجراء تعديلات لتلبية المتطلبات التنظيمية الجديدة.
13. يقر العميل بأن الرافعة المالية هي سلاح ذو حدين، حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة الخسائر، وعليه أن يدرك أن التداول ذات الرافعة المالية قد ينطوي على درجة عالية من المخاطر وربما يكون خياراً غير مناسب لجميع المستثمرين.

14. يوافق العميل على أن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية عن أي عواقب قد تنشأ نتيجة للموافقة على الرافعة المالية، ويقبل العميل المسؤولية والمساءلة الكاملة في هذا الشأن.
15. يوافق العميل على عدم تحمل الشركة أي مسؤولية عن أي عواقب قد تحدث بسبب تعديلات الرافعة، أو التزامات مراقبة حساب العميل، أو قرارات التداول. يتحمل العميل المسؤلية الكاملة لمراقبة حسابه ومستويات الرافعة المالية باستمرار.
16. يقر العميل بأنه في حال إساءة استخدام أو استغلال الرافعة المالية وفقاً لنقير الشركة المطلق، فستقوم الشركة بإجراء تعديل فوري على نسبة الرافعة المالية في الحساب حسب ما تراه ضرورياً، كما تحفظ الشركة بالحق في خصم أي امتيازات أو أرباح تم تحقيقها نتيجة لهذا الاستخدام غير السليم.
بالإضافة إلى ذلك، تحفظ الشركة بالحق في إنهاء حساب العميل إذا لزم الأمر.
17. يدرك العميل أن هذه الشروط لا تؤثر على حقوق الشركة بموجب اتفاقية العميل، بما في ذلك حق الشركة في تعديل متطلبات الرافعة المالية وفقاً لشروط الاتفاقية المذكورة.
18. يحق للشركة إنهاء هذه الشروط في أي وقت دون سبب أو مع إبداء السبب، على أن يتم إشعار العميل بذلك قبل يومين.



اقرار التعامل بالرافعة المالية :

استناداً لأحكام المادة (3/16) من تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية النافذة

أقر أنا ----- العميل لدى شركة **انفوت للوساطة المالية ذ.م.م.** برغبتي بالتعامل بنسبة رافعة مالية مقدارها (1:100) وذلك على مسؤوليتي الشخصية دون تحمل الشركة أي تبعات.

كما وأقر بأنني على علم ودرية بآلية التعامل من خلال الرافعة المالية والمخاطر الجمة التي سأ تعرض لها في حال الخسارة والتي قامت الشركة المذكورة بإعلامي بها.

اسم العميل:

توقيع العميل:

التاريخ:

نسخة للعميل



نشرة ارشادية صادرة عن هيئة الأوراق المالية

ملحقة بالاتفاقيات التي ستعقد مع العملاء المتعاملين في البورصات الأجنبية

استناداً لأحكام المادة (16/2) من تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية

النافذة

عزيزي المستثمر:

تهدف هذه النشرة إلى تعريفك بالتعامل في البورصات الأجنبية والمخاطر المتعلقة به لذا احرص على قراءة

بنودها التالية بتمعن:

- إن السند القانوني الناظم لتعاملك من خلال شركات الخدمات المالية في البورصات الأجنبية هو قانون تنظيم التعامل في البورصات الأجنبية وكذلك تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية والمقررة بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (290/2019) تاريخ 27/11/2019 وكلاهما منشور على موقع الهيئة الإلكتروني (www.jsc.go.jo), فعليك الاطلاع عليهما.
- عليك التأكد من حصول الشركة التي ترغب بالتعامل معها على ترخيص من قبل هيئة الأوراق المالية وكذلك الموافقة على مزاولة أعمال الخدمات المالية المرخصة.
- تنظم العلاقة ما بينك وبين الشركة اتفاقية يتوجب عليك قراءة بنودها وملحقها والتأكد من فهمك لكافة بنودها قبل التوقيع عليها.
- التأكد من حصولك على نسخة من اتفاقية التعامل وملحقها.
- التأكد من كافة العمولات والرسوم التي سيتم استيفاؤها منك مقابل تعاملاتكم على أن تكون موثقة ضمن اتفاقية التعامل أو ملحقها.
- التأكد من تنفيذ أوامر البيع والشراء خاصتك أولاً بأول.
- التأكد من معرفتك التامة بإجراءات الشركة في عمليات السحب والإيداع والتحقق من تنفيذها أولاً بأول.

نسخة العميل

اسم العميل:
توقيع العميل:
التاريخ:



8- قبل قيامك بالتعامل في البورصات الأجنبية عليك تحديد السياسة الاستثمارية التي ترغب التعامل بها.

9- عليك التأكد من آلية تسجيل ملكية الشراء حيث سمحت التعليمات المشار لها في البند (1) أعلاه تسجيل الملكيات باسم الوسيط المحلي لصالح عملائه لدى الوسيط الأجنبي من خلال ما يسعى بالحساب المجمع ، وهذا الأمر قد يعرضك لمخاطر منها ايقاع الحجز أو الرهن على الحساب.

10- عليك أن تعلم بأن العديد من المخاطر قد تواجهك عند التعامل في البورصات الأجنبية منها على سبيل المثال:

- مخاطر افلات الوسيط الخارجي.
- مخاطر اسعار الصرف.
- مخاطر سياسية وتشريعية خاصة بالأسواق التي يتم التعامل من خلالها.
- مخاطر الانزلاقات السعرية.

11- احرص قدر الامكان على التأكد من إغلاق مراكزك المالية قبل نهاية آخر يوم تداول في الأسبوع تجنباً لخطر الانزلاقات السعرية (Slippage).

12- لا تستثمر في اموالك التي قد تحتاجها وقت الاستثمار لأنها ستكون معرضة للخسارة.

13- استخدم التداول بالرافعة المالية (leverage) بحكمة حيث ان الرافعة سلاح ذو حدين فكما سترتكب فرصة للربح المضاعف فربما تعرضك للخسارة المضاعفة.

14- التأكد من تعذية حسابك أولاً بأولاً تجنبأً لإغلاق مراكزك تلقائياً عند الانخفاض عن نسبة الهاشم المبينة ضمن الاتفاقية الموقعة ما بينك وبين الشركة أو ضمن ملحوظها.

15- التأكد من السياسة المتبعة لدى الشركة فيما يتعلق بفرق الأسعار (Spread) والمبينة ضمن الاتفاقية الموقعة ما بينك وبين الشركة أو ضمن ملحوظها.



إقرار وتعهد خاص بالاتفاقية والنشرة الإرشادية

بالإشارة الى اتفاقية التعامل في البورصات الأجنبية الموقعة من قبل أنا مع السادة شركة -النقوت للوسيطية المالية ذ.م.م. أقر بأنني قد اطلعت على تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية النافذة وعلى كافة بنود الاتفاقية وملحقها وعلى النشرة الإرشادية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وحصلت على نسخة من هذه الوثائق كما اتعهد بالالتزام بالتعليمات النافذة وبأي تعديلات قد تطرأ عليها من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية وتوفيق أوضاعي طبقاً لذلك.

اسم العميل:

توقيع العميل:

التاريخ:

نسخة للعميل

بيان توضيح المخاطر

يوضح هذا البيان المختصر بعض من المخاطر التي قد تقرن بالتداول بالأسواق الأجنبية، لذا ننصحكم بقراءة هذا البيان بعناية، وذلك قبل فتح حساب تداول مع شركة انغوت للوساطة المالية، مع التأكيد بأن هذا البيان لا يشمل جميع المخاطر وإنما يوضح جزء منها.

تشمل المخاطر المنصوص عليها في هذا البيان دون حصر، النواحي الهامة للمتاجرة في الاستثمارات المستقبلية والخيارات والسلع وعقود مقابل الفروقات وصرف العملات والمعاملات المالية الأخرى، وفي ضوء المخاطر ينبغي على العميل تنفيذ تلك المعاملات فقط إذا كان يفهم طبيعة العقود التي ينوي الدخول فيها ومدى تعرضه للمخاطر، ذلك إن المتاجرة في هذه العقود غير مناسبة للكثير من العامة ومن الممكن أن يخسر العميل كامل رأس المال المودع أو أكثر، لذلك يجب ألا يودع العميل أموالاً لا يمكنه تحمل خسارتها، وينبغي عليكم على ضوء خبراتكم وأهدافكم ومواردهم المالية وظروفكم الأخرى ذات الصلة إجراء دراسة متأنية للتأكد مما إذا كانت المتاجرة تناسبكم أم لا.

1. التمويل بالهامش:

- تتطوّي المعاملات عند الاستثمار بالأسواق الأجنبية على درجة عالية من المخاطر، ومن أكثر تلك المخاطر ما هو متعلق بالقيام باستخدام عمليات التداول عن طريق الهامش، حيث يتم القيام بمداولات ضخمة وكبيرة بمبالغ نقية قليلة مقارنة بحجم تلك التداولات وهذا بالنتيجة سيؤدي إلى تأثير الحساب بأي تحركات لسوق مهما كانت صغيرة وذلك بالتناسب مع الأموال التي يتم إيداعها أو التي ينبغي على العميل إيداعها، فقد يتبدّل العميل خسارة كاملة لأموال الهامش أو أي أموال إضافية مودعة لدى الشركة لحفظ على مركزه المالي.

2. تقلب الأسعار:

- ان الأسعار في الأسواق الأجنبية عرضة للتقلّب خاصة في بعض الأوقات التي تشهد تذبذب في الأسعار واكتظاظ بسبب كثرة الأوامر الصادرة من العملاء أو بسبب قلة الأوامر وقلة السيولة في السوق، لذلك قد يكون من الصعب تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها العميل، فقد ينخفض سعر وقيمة أي من الأوراق المالية إلى جانب الارتفاع كذلك.

3. عقود الفروقات:

- التداول في عقود الفروقات CFD، ينطوي على مخاطر عالية وخصوصاً إذا كان التداول بنى على التمويل على الهامش، وفي هذه الحالة فإنه قد يطلب من العميل تعزيز مركزه المالي عن طريق الإيداع النقدي، وفي حال عدم تمكنه من ذلك فإنه سيكون عرضة لخسارة كبيرة.
- في حال عدم تمكن العميل من تعزيز مركزه المالي عن طريق الإيداع النقدي فإن ذلك سيؤدي إلى إغلاق بعض المراكز المالية المفتوحة و/أو عدم تمكنه من فتح مراكز مالية جديدة و/أو تمديد المركز المالي المفتوحة.

4. عقود الخيارات:

- إن التداول في هذه العقود فيه مخاطر كبيرة ويجب على المتداولين في تلك العقود أن يكونوا على معرفة ودرأية بنوع الخيار لتجنب الوقوع في تحمل خسارة قيمة الاستثمار في حال عدم زيادة قيمة العقود وعدم اخذ علامة الإصدار والتکاليف المرتبطة بها بعين الاعتبار.
- يجب على المتداول في تلك العقود الالامم بأنه عند ممارسة حق الخيار فإن ذلك قد يؤدي إما إلى تسوية مالية أو استلام المنفعة الرئيسية منه، وفي الحالة الأخيرة، فإن المتداول يجب أن يتيقن بأنه في حال لم يكن الخيار

مغطى بالكامل فإن مخاطر الخسارة يمكن أن تكون غير متوقعة، حيث أن العميل قد يضطر في بعض الأحيان إلى تحمل مخاطر خسارة علاوة الإصدار وتكليف المعاملة.

5. أوامر وقف الخسارة:

- إن أوامر وقف الخسارة المقصود منها الحد من الخسائر، الا انه وفي أحيان عديدة قد لا تكون فعالة لأنه يمكن عدم تنفيذ تلك الأوامر لظروف السوق في حينه وبالتالي قد يتوجه العميل إلى اعتماد استراتيجيات مختلفة لوقف الخسائر غير أوامر وقف الخسارة.
- الأسعار على المنصة مجرد مؤشر وقد تختلف عن الأسواق العالمية ولو بشكل بسيط.

6. الفجوات السعرية خلال العطلات الأسبوعية والتوقفات اليومية للأسوق، وكذلك عند صدور التقارير الاقتصادية الاعتيادية او المفاجئة، او أي سبب آخر من شأنه إحداث تغيرات كبيرة في الأسواق مما يؤدي إلى إحداث فرق كبير بالأسعار مما يؤدي إلى عدم القدرة على تنفيذ الأوامر ضمن تلك الفجوة

7. أهم ما ينبغي الإحاطة به قبل التداول:

- يجدر بالعميل أن يكون على دراية بأحكام وشروط والالتزامات الأصول التي يمكن التداول بها من قبل الشركة المتعاقد بها، حيث أن ظروف وأنواع المتاجرة قد تختلف من عقد إلى آخر مثل اختلاف مدة ممارسة أي خيار أو تسلیمه.
- يحدر بالعميل العلم بأنه قد يتم تعليق التجارة في أي عقد لظروف طارئة متعلقة بأوضاع السوق و/أو القوانين المطبقة فيه مما قد يؤدي إلى استحالة تصفية المركز المالي للعميل ضمن مدة هذه الظروف.
- يجب على العميل الاستيقاظ عن كافة العمولات والأتعاب والرسوم الأخرى المتوجب عليه دفعها عند الاستثمار في الأسواق الأجنبية.
- يجب على العميل إدراك اختلاف القواعد التي تحكم الأسواق الأجنبية المختلفة مما يؤدي إلى اختلاف القواعد المنظمة للعقود المستثمر بها (المتداولة).
- يجب على العميل معرفة المخاطر المصاحبة للتجارة والتداول عن طريق الانترنت والتطبيقات الذكية لاعتمادها الكلي على الناحية الفنية التي قد تكون عرضة للتوقفات المفاجئة نتيجة عطل و/أو صيانة و/أو قرصنة.

إقرار العميل:

يقر العميل بأنه اطلع على المخاطر المرافقة للتداول في البورصات الأجنبية ويدرك المخاطر العالية المصاحبة للتداول بالأدوات المالية ويقر العميل ويؤكد أنه / انهم قدقرأ وفهم بيان توضيح المخاطر بالكامل.

اسم العميل:
التاريخ:
التوقيع:

تفويض خطى

..... اسم العميل/الشركة

..... رقم الحساب/الحسابات:

بالإشارة إلى اتفاقية الوساطة المالية لحساب الغير في البورصات الأجنبية الموقعة فيما بيني وبين شركة انغوت للوساطة المالية ذ.م.م ("الشركة") بتاريخ ("الاتفاقية")؛

أنا الموقع أدناه بصفتي عميل الشركة، أفوض وأعين (ويشار إليه فيما بعد بـ "المفوض"): للقيام بإجراء معاملات المتعلقة بحسابي/حساباتي لدى الشركة باسمي وبالنيابة عنني وعلى نفقي الخاصة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إصدار أوامر الشراء والبيع لا ي من الأصول وكذلك استلام الاشعارات وطلب الكشوفات والتوفيق عليها وما الى ذلك من معاملات على حسابي.

كما أفوض بهذه الشركة بقول الأوامر من المفوض فيما يتعلق بكافة النواحي المتعلقة بالتعليمات المنفذة لحسابي ويكون المفوض مخولاً بالتصرف نيابة عنني في إصدار أوامر/تعليمات على حسابي بنفس الطريقة وبنفس الأثر كما لو كانت تلك التعليمات قد صدرت عنني فيما يتعلق في تلك الحسابات طبقاً لأحكام الاتفاقية.

لا يجوز للمفوض سحب أو إصدار تعليمات بدفع أي مبالغ مستحقة الدفع أو استلام أي ممتلكات قابلة للتسلیم متعلقة بالمعاملات المنفذة في حسابي إلى أي شخص آخر باستثناء المنصوص عليه في هذا التفويض، كما لا يحق له تغيير أحكام الاتفاقية باي شكل من الاشكال.

التفويض المنوح بموجب هذا المستند لا يؤدي إلى تقييد أو تحديد أي تفويض آخر صادر بموجب الاتفاقية أو أي اتفاقية أخرى تكون مبرمة بين الشركة وبيني ، من وقت إلى آخر ويشمل التفويض المنوح بموجب هذه الاتفاقية الشركة وأي من خلفائها أو من تتنازل له.

يكون التفويض المنوح بموجب هذا المستند إذا أثر مستمر ويظل ساري المفعول ومنتجأً لأنثاره ما لم وحٰى يتم الإلغاؤه بواسطتي بموجب إشعار خطى إلى الشركة ولا يسري إشعار الإلغاء هذا حتى استلام الشركة له فعلياً في مكاتبها الواقعة بالعنوان المذكور في الاتفاقية أو في أي عنوان آخر مصرح به من قبل الشركة خطياً لذلك الغرض ولا يؤثر هذا الإلغاء على أي أوامر لتنفيذ معاملات تمت من قبل ممثلي قبل استلام الشركة فعلياً لإشعاري الخاص بالإلغاء بالطريقة الآنفة الذكر ولا يكون من شأنه إعفائي من أي التزامات أو مسؤوليات ناشئة عن المعاملات أو بحسابي بصفة عامة.

أتعهد وأضمن للشركة بأن لدي كامل الصلاحيات القانونية (في حالة الشركة) السلطات والصلاحيات بالدخول في ومنح وتنفيذ مستند التفويض والتوكيل الخاص بأوامر العميل هذا وأنه قد تم (في حالة الشركة) التصريح به وتنفيذها حسب الأصول بواسطتي.

لا يحق للممثل أناية غيره بموجب هذا التفويض.

..... اسم العميل:
..... التاريخ:
..... التوفيق:

نموذج اعرف عميلك (K.Y.C)

المعلومات الشخصية:					
					الاسم:
<input checked="" type="checkbox"/> أنثى	<input type="checkbox"/> ذكر	الجنس: / /		مكان و تاريخ الميلاد:
		
الحالة الاجتماعية:					
<input checked="" type="checkbox"/> أعزب / عزباء <input type="checkbox"/> متزوج /ة <input type="checkbox"/> مطلق /ة <input type="checkbox"/> أرمل /ة					
المؤهل العلمي:					
<input checked="" type="checkbox"/> ثانوي <input type="checkbox"/> دبلوم <input type="checkbox"/> بكالوريوس <input type="checkbox"/> ماجستير <input type="checkbox"/> دكتوراه <input type="checkbox"/> آخر					
الجنسية:					
الرقم الوطني (للعميل الأردني):					
رقم الجواز (للعميل الغير الأردني):					
الإقامة:					
.....					

عنوان العميل:					
	المنطقة		المدينة		البلد
<input checked="" type="checkbox"/> ملك	<input type="checkbox"/> إيجار		رقم المبنى		الشارع
	البريد الإلكتروني		رمز البريدي		صندوق البريد
	الهاتف المحمول		هاتف العمل		هاتف المنزل

تفاصيل العمل					
<input type="checkbox"/> طالب	<input type="checkbox"/> موظف قطاع خاص	<input type="checkbox"/> صاحب عمل	<input type="checkbox"/> موظف قطاع عام	<input type="checkbox"/>	
<input type="checkbox"/> تاجر	<input type="checkbox"/> أعمال حرة	<input type="checkbox"/> ربة منزل	<input type="checkbox"/> متلاعنة	<input type="checkbox"/>	
آخر					
.....
طبيعة نشاط الشركة:	جهة العمل:	المسن الوظيفي:
.....	عنوان جهة العمل:

الدخل السنوي المقدر:

\$ 150,000 \$ 150,000 و \$ 75,000 أقل من \$ 75,000

صافي الثروة المقدرة:

\$ 500,000 ما بين \$ 250,000 و \$ 500,000 أقل من \$ 250,000

مصدر الدخل:

راتب إرث مدخلات استثمارات منحة هدية قرض راتب تقاعدي من العائلة

(يمكنك اختيار أكثر من مصدر)

الهدف من التعاملات:

المضاربة التحوط إدارة المخاطر الاستثمار التنويع

الغرض من الاستثمار:

قصير الأجل طويل الأجل

مستوى الخبرة الاستثمارية:

لا يوجد أقل من 3 سنوات أكثر من 3 سنوات

حجم التداول الشهري المقدر (عدد العقود):

ما يصل إلى 50 عقداً أكثر من 50 عقداً

التكرار الشهري المقدر للصفقات (عدد التعاملات):

ما يصل إلى 50 صفقة أكثر من 50 صفقة

المستفيد الحقيقي من الحساب

أقر بأنني المستفيد الحقيقي من الحساب، أو الموكل بالنيابة عن المستفيد الحقيقي، وأنني قرأت وفهمت كافة بنود اتفاقية الوساطة المالية للغير في البورصات الأجنبية والملحقات الخاصة بها.

كما أقر بأن كافة المعلومات المذكورة هنا صحيحة ودقيقة. وبموجب إقراري هذا، فإنني أعفي شركة انغوت للوساطة المالية ذ.م.م. (المشار إليها فيما يلي باسم "الشركة") من أي مسؤولية قد تحدث من أو بسبب نقص هذه المعلومات وأو عدم صحتها.

وبموجب إقراري هذا، فإنني أقبل أي قرار سيتم اتخاذه من قبل الشركة في حال تبين لها عدم صحة وأو عدم دقة وأو عدم مصداقية أي من المعلومات المذكورة آنفًا، بما يتضمن إغلاق حسابي لدى شركة انغوت للوساطة المالية ذ.م.م. دون أن تترتب أي مسؤولية، أياً كانت، على عاتق الشركة.

..... أنا المستفيد الحقيقي أنا الموكل إليه، واسم المستفيد الحقيقي هو

الأشخاص المعروضون سياسياً

أقر بأنني لست شخصاً معرضاً للمخاطر السياسية وفق التعريف المحدد بموجب قانون وأنظمة وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تافهة المفعول، حيث إنني لست من الأشخاص الذين يتولون مهاماً عليا في الأردن أو خارجها بما في ذلك السياسيين والمسؤولين الحكوميين والقضائيين والعسكريين، وكبار الموظفين التنفيذيين في الشركات المملوكة للحكومة، ومسؤولي الأحزاب السياسية، أو الذين يتولون مهاماً بارزة في منظمة دولية ومن فيهم أعضاء الإدارة العليا كالمدیرین ونواب المدیرین وأعضاء المجالس أو المناصب التي في حكمها، ولست من أفراد عائلات أي من المذكورين آنفًا ولا شخصاً مقرباً منهم.

..... لا، أنا شخص معرض سياسياً (اذكر المسمى الوظيفي) نعم، أقر بذلك

المواطنة الأمريكية

..... أقر بأنني لست مواطناً أمريكياً ولست مؤهلاً للحصول على الجنسية الأمريكية.

عدم ممانعة

..... لا مانع لدي من تلقي مكالمة هاتفية من مسؤول الحساب لاستكمال إجراءات فتح الحساب.

استعمال الشركة

..... تم استيفاء أوراق الثبوتية الالزمة لفتح حساب العميل في تاريخ

توقيع ضابط الامتثال

اسم وتوقيع مسؤول فتح الحساب

اسم وتوقيع العميل

يقر العميل بموجب هذا، بأنه قد تفهم اتفاقية الوساطة المالية للغير في البورصات الأجنبية بالإضافة إلى كافة المستندات القانونية الأخرى والتي تم توفيرها للعميل على موقع شركة انغوت للوساطة المالية ذ.م.م الالكتروني (ويشار إليهم كافة بـ "الاتفاقية") كما ويوافق العميل على كافة شروط وأحكام الاتفاقية. يتفهم العميل بأن التداول بالبورصات الأجنبية و العقود مقابل الفروقات والرافعة المالية تتضمن مخاطر عالية وقد تسبب في خسائر قد تتعدي مبلغ إيداع العميل. التداول قد لا يكون مناسباً لجميع المستثمرين، ويتعين على العميل المخاطر وأنه قد يحتاج لاستشارة مستقلة.

أوافق بموجب هذا على كافة شروط وأحكام الاتفاقية

اسم العميل:

التاريخ: